قسم علوم التسيير

بالتعاون مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
الجزائر

المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول
"إصلاح النظام المصرفي الجزائري"
في ظل التطورات العالمية الراهنة
أيام 11 و 12 مارس 2008

ورقة عمل لمحاضرة

بعنوان

تجربة البنوك الإسلامية فى مصر والإصلاحات التى مرت بها

من إعداد

دكتور / محمد عبد الحليم عمر

أستاذ المحاسبة ومدير مركز صالح كامل للاقتصاد افسلامى

بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

فى البداية أتقدم بخالص الشكر والتقدير للقائمين على هذا المؤتمر العلمى الهام وأخص بالشكر الزميل الفاضل والصديق العزيز الدكتور/ سليمان ناصر رئيس المؤتمر على دعوتهم الكريمة لى للمشاركة فى المؤتمر وزيارة الجزائر التى لى فيها أصدقاء عديدين أعتز بهم وسوف تكون مداخلتى بمحاضرة عنوانها :.

" تجربة البنوك الإسلامية فى مصر والإصلاحات التى مرت بها"

والتى أتناول فيها ما يلى:.

أولاً: البنوك الإسلامية والدور المصرى فى نشأتها ورعايتها.

ثانياً: واقع البنوك الإسلامية فى مصر.

ثالثاً: أهم الإصلاحات التى مرت بها البنوك الإسلامية فى مصر.

أولاً: البنوك الإسلامية والدور المصرى فى نشأتها ورعايتها:

أ. نشأة وتطور وواقع البنوك الإسلامية :.

لقد بدأت جذور نشأة البنوك الإسلامية فى العقد السادس من القرن العشرين فى صورة دراسات وبحوث وتطبيقات جزئية ثم تطورت على ثلاث مراحل هى:

المرحلة الأولى: البداية، وكانت بإنشاء بنك دبى الإسلامى فى أبريل 1975 والبنك الإسلامى للتنمية بجدة فى أكتوبر 1975.

المرحلة الثانية: الإنتشار: بدءاً من عام 1977 بإنشاء مجموعة بنوك فيصل الإسلامية ثم عام 1980 بإنشاء بنوك مجموعة البركة.

المرحلة الثالثة: التوسع: وتمثل فى إنتشار البنوك الإسلامية على مستوى دول العالم فى حوالى 75 دولة وتحول بعض البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية سواء محلية مثل بنك الأهرام بمصر الذى تحول إلى بنك التمويل المصرى السعودى, وبنك الجزيرة بالسعودية ، أو على المستوى الدولى مثل سيتى بنك بالبحرين وبنوك HSBC-UBS-Barclays ، وكذا فى إنشاء فروع إسلامية

للعديد من البنوك التقليدية مثل البنك الأهلى التجارى بالسعودية و بنك مصر والبنك الوطنى للتنمية بمصر، وايضاً تحول كل البنوك فى بعض الدول إلى إسلامية مثل السودان وباكستان.

ب . واقع البنوك الإسلامية :. يبلغ عدد البنوك الإسلامية حوالى 300 بنك منتشرة فى حوالى 75 دولة من دول العالم تعمل فى حوالى 879 مليار دولار وتنمو بمعدل مستوى ما بين 10% ، 15% هذا بخلاف الفروع والنوافذ الإسلامية فى البنوك التقليدية التى تزيد عن 400 فرعاً والتى تعمل فى حوالى 230 مليار دولار ومن الجدير بالذكر أن قيام البنوك الإسلامية أدى إلى إنعاش الصناعة المالية الإسلامية بشكل عام حيث أنشئت العديد من المؤسسات المالية الإسلامية بخلاف البنوك ، هذا بجانب وجود العديد من المؤسسات المساندة للصناعة المالية الإسلامية التى نوجز التعريف بها فى الأتى:.

. شركات التأمين الإسلامية: المنتشرة فى البلاد الإسلامية والتى بلغت حوالى 100 شركة، حتى الآن .

. صناديق الاستثمار وشركات الإستثمار الإسلامية ، المنتشرة فى أنحاء العالم الإسلامى والعالم كله ما بين أوربا وأمريكا ويبلغ عددها حوالى 250 صندوق وشركة.

. السوق المالية الإسلامية الدولية والتى أنشئت عام 2002 ومقرها مملكة البحرين لضبط التعامل فى الصكوك المالية الإسلامية التى زاد حد التعامل فيها إلى حوالى180 مليار دولار فى جميع أسواق المال العالمية، ونظرا لتنامى التعامل بالأوراق المالية الإسلامية أنشأت مؤسسة دادجونز الأمريكية مؤشراً سمته " مؤشر دادجونزالإسلامى" الذى يتكون من 70 مؤشرا فرعياً تغطى المناطق الرئيسية فى العالم ويبلغ عدد الأسهم المقيدة فى المؤشر الرئيسى حتى نهاية أكتوبر 2007 نحو 2460 سهماً رأس المال السوقى لها نحو 5’ 17 تريليون دولار .

ـ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية التى أنشئت عام 1991 فى مملكة البحرين وتختص بوضع معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الشرعيةا للمؤسسات المالية الإسلامية وأصدرت حتى الآن 22معياراً محاسبياً، 30 معياراً شرعياً، 5 معايير للمراجعة ، 4 معايير للرقابة الشرعية إلى جانب أربع وثائق لأهداف ومفاهيم المحاسبة ومواثيق الأخلاقيات للمحاسبيين والعاملين فى المؤسسات المالية الإسلامية.

. المجلس العام للبنوك الإسلامية الذى أنشئ عام 2001 ومقره مملكة البحرين بديلاً عن الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية لتطوير وضبط الخدمات المالية الإسلامية وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية .

ـ مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذى تأسس عام 2002 ومقره ما ليزيا والذى يضم 125 عضواً ما بين بنكوك ومؤسسات مالية إسلامية وبنوك مركزية إلى جانب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية ويهدف إلى الرقى بصناعة الخدمات المالية الإسلامية عن طريق وضع لوائح ومعايير موحدة لضبط الخدمات المالية الإسلامية، وقد أصدر المجلس حتى الآن أربع معايير لإدارة المخاطر والضبط والحوكمة.

ـ مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية وأنشىء عام 2002 ومقره مملكة البحرين وغرضه تنظيم استثمار فوائض السيولة لدى البنوك الإسلامية بوسائل شرعية.

ـ الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف الذى أنشئت عام 2004 بالبحرين للقيام بأنشطة التقويم والتصنيف للمؤسسات المالية الإسلامية.

ـ المركز الإسلامى الدولى للتحكيم الذى أنشىء عام 2005 فى الإمارات بدبى للعمل على فض المنازعات بين المؤسسات المالية الإسلامية بعضها مع بعض ومع عملائها من جهة أخرى .

ـ الإتحاد العالمى للتكافل الذى يضم فى عضويته شركات التأمين الإسلامية للعمل على مزيد من التعاون بينها والعمل على الإرتقاء بخدمات التأمين والتكامل الإسلامى.

وهكذا أدى قيام البنوك الإسلامية وإنتشارها إلى إنعاش صيانة الخدمات المالية والإسلامية بل وامتداد ذلك إلى إنعاش البحث العلمى فى مجال التمويل الإسلامى بإعداد مجموعة كبيرة من الرسائل الجامعية والبحوث المنشورة فى الدوريات العلمية والمقدمة إلى المؤتمرات العديدة وإنشاء أقسام ومعاهد للمصرفية الإسلامية ومراكز بحثية فى شتى أنحاء العالم .

ولقد كان لمصر قصب السبق فى رعاية تجربة البنوك الإسلامية ليس على المستوى المحلى ولكن على المستوى الدولى كما نرى فى الفقرة التالية

ج ـ الدور المصرى فى رعاية البنوك الإسلامية يمكن أن نوجز هذا الدور فى الفعاليات التالية

1ـ على المستوى النظرى والفكرى, لقد كانت مصر سباقة لتقديم الدراسات والأبحاث حول المصرفية الإسلامية وفى وقت مبكر وتمثل ذلك فى كتابات عديدة مثل دراسات د/ عيسى عبده ، د/ محمد عبد الله العربى,

2. على مستوى الإفتاء والذى بدأ مبكراً فى مصر فى نهاية القرن التاسع عشر الميلادى ثم حسم مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر قضية فوائد البنوك فى قراره الشهير الذى صدر عن مؤتمر المجمع الثانى عام 1965 بتحريم جميع أنواع المعاملات المصرفية التى تنطوى على التعامل بالفوائد وقدم تصورا للعمل المصرفى الخالى من الفوائد الربوية .

3. لقد بدأت مصر التطبيق المصرفى الإسلامىالذى بدأ جزئياً عام 1963 بإنشاء بنوك الإدخار المحلية بمدينة ميت غمر بمراكز محافظة الدقهلية التى كانت تتعامل بدون فوائد بأساليب إسلامية وذلك تحت رعاية الدكتور/ أحمد النجار رحمه الله .

ثم جاءت تجربة بنك ناصر الاجتماعى عام 1971 الذى نص فى قانون تأسيسه على عدم التعامل بالفوائد أخذا وإعطاءً، وما زال البنك يعمل حتى الآن .

4. حينما أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامى بناءً على قرار مؤتمر القمة الإسلامى الأول المنعقد فى الرباط بالمغرب فى سبتمبر عام 1969 وكان أول أعمالها قرار إنشاء بنك إسلامى دولى الذى استمرت الدراسات حول كيفية إنشائه منذ عام 1970 وحتى 1974 وقد كان لعلماء وخبراء مصر الدول الأكبر فى وضع الدراسة اللازمة لذلك والذى بنى عليها إنشاء فى أكتوبر 1975 "البنك الإسلامى للتنمية " عام 1975م ومقره جدة بالسعودية وما زال يعمل فى تطور كبير حتى الآن.

5ـ احتضنت مصر الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية الذى أنشئ من أجل العمل على مساندة وتطوير البنوك الإسلامية والذى أعد ونشر أكثر من مجلد حول أسس العمل المصرفى تحت مسمى " موسوعة البنوك الإسلامية" والتى مازالت المرجع الأول للعمل المصرفى الإسلامى .

هذه نبذة موجزة عن نشأة وتطور ودائع البنوك الإسلامية والدور المصرى فيها، أما عن تجربة البنوك الإسلامية فى مصر نتناولها فى الفقرة التالية:

ثانياً: نشأة ودائع البنوك الإسلامية فى مصر:

أ . النشأة يمكن القول إن مصر كانت أول دولة تنشأ فيها البنوك الإسلامية من خلال تجارب جزئية تمثلت فى إنشاء بنوك الإدخار المحلية فى مركز ميت غمر عام 1963 ، والتى أجهضت عام 1968 بواسطة أعداء الفكرة الإسلامية بعد ما حققت نجاحاً شهد له الجميع ، ثم تلا ذلك إنشاء بنك ناصر الاجتماعى عام 1971 والذى ما زال يعمل حتى الآن ، ويعتبر إنشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى عام 1977 البداية المتكاملة لإنشاء البنوك الإسلامية فى مصر والذى يعتبر ثانى بنك إسلامى أنشئ فى العالم بعد بنك دبى الإسلامى عام 1975 .

ب . واقع البنوك الإسلامية فى مصر.

1. العدد : إلى حوالى عامين ونصف كان يوجد ثلاث بنوك إسلامية هى بنك فيصل وبنك التمويل المصرى السعودى، والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، ثم تم دمج المصرف الأخبير مع ثلاث بنوك تجارية أخرى ليصبح أسمها "المصرف المتحد " مع بقاء فروع المصرف الإسلامى كما هى، هذا إلى جانب العديد من الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية.

ويتكون هيكل الجهاز المصرفى المصرى من 41 بنكاً منها 38 بنكا تجاريا تتمثل فى ثلاث بنوك قطاع عام و 28 بنوك مشتركة وخاصة و7 فروع لبنوك أجنبية بالإضافة إلى ثلاث بنوك متخصصة هذا فضلاً عن بنكين غير مسجلين لدى البنك المركزى وهما المصرف العربى الدولى وبنك ناصر الاجتماعى, ومن بين هذه البنوك عدد من البنوك الإسلامية وفروع إسلامية للبنوك التقليدية هى :

. بنك فيصل الإسلامى المصرى عدد الفروع 20 فرعاً إسلامياً.

. بنك التمويل المصرى السعودى عدد الفروع 19 فرعاً إسلامياً.

. البنك الأهلى المصرى عدد الفروع 401 فرعاً منها 2 فرعاً إسلامياً.

. بنك مصر عدد الفروع 444 فرعاً منها 31 فرعاً إسلامياً.

. المصرف المتحد عدد الفروع 37 فرعاً منها 12 فرعاً إسلامياً

. بنك الإستثمار العربى عدد الفروع 14 فرعاً منها 2 فرعاً إسلامياً

. البنك الوطنى المصرى عدد الفروع 23 فرعاً منها 2 فرعاً إسلامياً .

. البنك المصرى الخليجى عدد الفروع 11 فرعاً منها 1 فرعاً إسلامياً.

. بنك قناة السويس عدد الفروع 27 فرعاً منها 1 فرعاً إسلامياً

. بنك عودة عدد الفروع 16 فرعاً منها 1 فرعاً إسلامياً

. البنك الوطنى للتنمية عدد الفروع 68 فرعاً منها 19 فرعاً إسلامياً

. بنك التنمية والإئتمان الزراعى عدد الفروع 103 فرعاً منها 19 فرعاً إسلامياً

هذا مع مراعاة أن مصرف أبو ظبى الإسلامى استحوز على البنك الوطنى للتنمية وجارى تحويله بالكامل إلى بنك إسلامى.

وهكذا اتضح أنه يوجد 127 فرعاً إسلامياً تمثل حوالى 7% من إجمالى عدد الفروع فى مصر.

. الحجم المالي للمصرفية الاسلامية في مصر: باستثناء الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية التي لا يتم الإفصاح عن المعاملات الإسلامية بها منفردة في قوائمها المالية نجد مايلى :

. اجمالى الأصول التي تديرها البنوك الإسلامية في مصر حتى نهاية عام 2006 مبلغ حوالي 30 مليار جنيه مصري

. اجمالى الودائع التي تلقتها البنوك الإسلامية في مصر حتى نهاية عام 2006 مبلغ حوالي 22 مليار جنيه مصرى

. اجمالى حجم الاستثمارات الإسلامية في مصر حتى نهاية عام 2006 مبلغ حوالي 24 مليار جنيه مصري

. اجمالى حقوق المساهمين فى البنوك الاسلامية حتى عام 2006 مبلغ حوالى 1.2 مليار جنيه مصرى

. معدل نمو الميزانية بين عام 2005 و2006 حوالي 18%

وهذا بالنسبة لبنكي فيصل والتمويل المصري السعودي فقط والتي يبلغ عدد فروعها 39 فرعا فإذا أضفنا إلى ذلك عمليات الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية والتي تبلغ 88 فرعا يتضح أن البنوك الإسلامية تشغل مساحة لا بأس بها من العمل المصرفي فى مصر

ثالثا: أهم الاصطلاحات التي مرت بها البنوك الإسلامية في مصر: وتتمثل في الاتى :

أ . أنشأ البنك المركزي عام 2007 إدارة خاصة للرقابة على البنوك الإسلامية لاعترافه باختلاف العمل فيها عن البنوك التقليدية بعد ما ظل يعاملها مثل البنوك التقليدية

ب . تملك البنك المركزي 70% من المصرف المتحد الذي انشىء بإدماج ثلاث بنوك منها المصرف الاسلامى الدولي للاستثمار والتنمية بفروعه الإسلامية

جـ . إنشاء البنوك الإسلامية حوالي ست صناديق استثمار أسلامية

د . التعامل بأدوات مالية مستجدة مثل:

1. المرابحة فى الخدمات والمنافع بتوفير التمويل اللازم لمصروفات المدارس والجامعات والعلاج بالمستشفيات والحج والعمرة والسياحة والصيانة للمباني والمعدات والسيارات

2. التمويل العقاري بالإنشاء من خلال عقد الاستصناع والاستصناع الموازى وبالشراء من خلال عقد المرابحة

3. تمويل المشروعات الصغيرة من خلال عقود المضاربة والمرابحة والمشاركة والسلم

هـ . تحويل البنك الوطنى للتنمية من بنك تقليدي إلى بنك اسلامى بالكامل بعد استحوازمصرف أبو ظبي الاسلامى عليه

وهكذا يتضح أن تجربة البنوك الإسلامية في مصر عميقة في جذورها غنية بأنشطتها تتقدم نحو الانتشار والتوسع وهذا كله يدل على نجاح البنوك الإسلامية بشكل عام

والله الموفق

المراجع:

1- بنك فيصل الاسلامى المصري للبنوك الإسلامية _دراسة غير منشورة

2- د0 عبد الحميد الغزالي : حول أساسيات المصرفية الإسلامية –نشرالمعهد الاسلامى للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامى للتنمية يحدده 2001

3- التقرير السنوي للبنك الاسلامى للتنمية لعام 1427هـ 2006م

4- دليل بنوك مصر _ الاقتصادية للنشر والتوزيع

5- د. حنان النجار . آليات بناء مؤشرات سوق الأسهم الاسلامى ومتطلباته في أسواق المال العالمية (ندوة السوق المالية الإسلامية – مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بجامعة الأزهر 2006

6- د.محمد عبد الحليم عمر : السوق المالية الإسلامية الدولية وحاجة سوق المال المصري . ندوة السوق المالية الإسلامية . مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى بجامعة الأزهر 2006

7- مواقع على شبكة الانترنت لكل من:

. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

. المجلس العام للبنوك الإسلامية

. السوق المالية الإسلامية الدولية

. مجلس الخدمات المالية والإسلامية